دراسة تحليلية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000–2022).

AN ANALYTICAL STUDY OF THE REPERCUSSIONS OF OIL PRICE FLUCTUATIONS ON THE ALGERIAN TRADE BALANCE DURING THE PERIOD (2000-2022).

نوال إسلال*

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

الجزائر

isselal.nawel@univ-alger3.dz

مراد شنايت

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

الجزائر

mourad76chenait@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/03/21 تاريخ القبول للنشر: 2025/05/29 تاريخ النشر:2025/06/04.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري من خلال تحليل تطورات الصادرات والواردات خلال الفترة (2000-2022)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض المفاهيم وتحليل البيانات الإحصائية للفترة المدروسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التقلبات التي تحصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية ستؤثر على الميزان التجاري الجزائري، ذلك بسبب كون النفط سلعة إستراتيجية تتأثر بعوامل اقتصاديه وسياسية، وتؤثر التقلبات التي تحدث في أسعار النفط على الميزان التجاري من خلال حجم صادرات المحروقات التي تعتبر المصدر الرئيس للعملة الصعبة في الجزائر، والتي بها يتم تغطية فاتورة الواردات وبالتالي فإن هذه التقلبات سواء كانت ارتفاعا أو انخفاضا ستؤدي إلى اختلال الميزان التجاري إما بالفائض أو العجز.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، الصادرات، الواردات، رصيد الميزان التجاري.

تصنيف JEL: Q41، F14، F10 .

Abstract:

This study aims to determine the relationship between oil price fluctuations and the Algerian trade balance by analyzing the developments of exports and imports during the period (2000-2022), Using the descriptive analytical approach to present concepts and analyze statistical data for the period studied.

The study found that fluctuations in oil prices in world markets will affect the Algerian trade balance, because oil is a strategic commodity influenced by economic and political factors, and fluctuations in oil prices affect the trade balance through the volume of hydrocarbon exports, which are the main source of foreign in Algeria, with which the import bill is covered, so these fluctuations whether up or down, will lead to an imbalance in the trade balance, either by a surplus or a deficit.

Keywords: Oil; Oil prices; Exports; Imports; The balance of trade balance.

Jel Classification Codes: Q41 ،F14، F10.

* المؤلف المراسل.

دراسة تحليلية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

1. مقدمة:

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها عدد من دول العالم، وتكمن أهميته في كونه المصدر الأساسي للطاقة المستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يدخل النفط في جميع المراحل الانتاجية بدءا من إنتاج المواد الخام إلى أن تصل السلع المنتجة إلى المستهلك.

والنفط كأي سلعة اقتصادية، يخضع سعرها إلى محددات تؤثر تغيراتها على استقرار السعر، إن العوامل التي تؤثر في تغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية تتحدد على نحو عام في عوامل تؤثر في حجم العرض النفطي الدولي الكلي وأخرى تؤثر في حجم الطلب النفطي الدولي الكلي.

إن للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط تداعيات ملحوظة على اقتصاديات وسياسات دول العالم قاطبة سواء المستهلك منها للنفط أو المنتج. فانخفاض الأسعار مثلا يؤثر إيجابا على الدول المستهلكة من خلال انخفاض التكاليف، أما الدول المنتجة فسيؤثر سلبا على اقتصاداتها كون عائداته تشكل مصدرا مهما للتمويل حيث تعتمد على صادرات المحروقات في كل إيراداتها من العملة الأجنبية.

والجزائر تعد من الاقتصاديات النفطية أو بالأحرى الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على هذه المادة في عملية التنمية، فالنفط يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري .حيث يشكل النفط أكثر من 90% من صادراتها الاجمالية فهي تعتمد في تمويل جل نفقاتها على عوائد المحروقات والتي تتشكل منها إيرادات الميزانية العامة، بالإضافة إلى اعتمادها على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ومن جهة أخرى نجد أن الواردات تغطى من احتياطي الصرف من العملة الأجنبية والذي يتم تحصيله من الصادرات التي أغلبها من النفط والمحروقات. لذا فإن أي تقلبات في أسعار هذه المادة في الأسواق النفطية ستنعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري. بالتأثير على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي منها الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة ولهذا نخصص هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الميزان التجاري والتغيرات الحاصلة على مستوى أسعار النفط.

1.1. إشكالية البحث: بناء على الطرح السابق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري؟

يندرج ضمن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الكامنة وراء التغيرات المفاجئة لأسعار النفط؟
- ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية؟
- هل يمكن للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط التأثير على الواردات الجزائرية؟

2.1. فرضيات البحث: للإجابة على الأسئلة الفرعية ندرج الفرضيات التالية:

- يوجد العديد من العوامل التي تتحكم في أسعار النفط وتقلباته في الأسواق العالمية منها عوامل سياسية، عوامل بيئية، عوامل سوقية؛
- يوجد علاقة طردية بين أسعار النفط والصادرات حيث كلما ارتفعت أسعار النفط كلما ارتفعت معها حصيلة الصادرات والعكس؛
- لا يؤثر تغير أسعار النفط على فاتورة الواردات؛

3.1. أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يسلط الضوء على موضوع يعتبر من أكثر القضايا تداولا في الفترة الأخيرة وذو أهمية بالنسبة للدول النفطية ومنها الجزائر، التي تعتمد بصفة شبه كلية على القطاع النفطي في تمويل الاقتصاد الوطني وعليه فهي عرضة للتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط خاصة بعد الانهيار الذي شهدته في الآونة الاخيرة والذي رافقه انخفاض في قيمة الإيرادات من العملة الصعبة وهو ما أثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية ومن بينها الميزان التجاري الذي يعد بمثابة مرآة عاكسة يقدم صورة واضحة على الاقتصاد في أي دولة.

4.1. أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- الوقوف على أهمية النفط كمصدر للطاقة في العالم؛
- التعرف على العوامل المؤثرة في أسعار النفط وأهم التقلبات التي شهدتها خلال فترة الدراسة؛
- معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في أسعار النفط وأثر ذلك على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022)؛

5.1. منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا لأهداف البحث فإننا نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض المفاهيم الخاصة بالموضوع وتحليل البيانات المعتمد عليها. كما تم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

- **الإطار المفاهيمي للنفط؛**
- **أسعار النفط والعوامل المحددة لها؛**
- **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022)؛**

2. الإطار المفاهيمي للنفط:

2.1. مفهوم النفط:

- البترول والنفط كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل ويعود إلى كلمة لاتينية **Petroleum** وتعنيPetra أي صخر + زيت **Oleum** بمعنى زيت الصخر؛ (الدوري، 1983، صفحة 08)
- يقصد بكلمة نفط الهيدروكربونات السائلة وتعني زيت الصخر وهو عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتجمع في باطن الأرض وتخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها أو بفعل العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان؛ (عمراني و حاكمي، 2019، صفحة 913)
- البترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية؛ (Dubart, 1981, pp. 75-76)

2.2. أهمية النفط:

لعل أهمية النفط ومكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي: (موري ، 2010، الصفحات 60-61)

- تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبح وثيقة، واعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي؛

- يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف؛
- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
- أهميته تجاريا تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية؛
- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات؛
- يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة؛
- استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي؛
- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية؛
- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمته؛

3. أسعار النفط والعوامل المحددة لها:

1.3. مفهوم السعر النفطي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها قد أي يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود. (الدوري، 1983، صفحة 198)

إن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينيات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن وبالأخص بعد الارتفاعات والتي بلغت ذروتها أكثر من 147 دولار للبرميل خلال العامين 2006-2007. (مالكي، 2017، صفحة 86)

2.3. مفهوم خطر سعر النفط:

إن تأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية السياسية يجعلها شديدة التقلب في الأسواق العالمية، مما يطرح إشكالية خطر هذه التقلبات باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية تؤثر على قرارات الدول المستورة والمصدرة له بشكل خاص باعتبار هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة وخططها التنموية. وعليه فالخطر السعري للنفط هو الخطر الناتج عن التقلبات السريعة وغير المتوقعة التي تحدث في أسواق النفط العالمية وتخلق حالة اللاتوازن في السياسات الاقتصادية الكلية للدول المختلفة خصوصا النفطية منها. (Daniel, 2001, p. 03)

ومن هنا أصبحت مخاطر أسعار النفط تسير في اتجاهين رئيسين: (البصام و شهاب الشريدة، 2013، صفحة 09)

- **خطر سعر النفط في حالة الارتفاع:** يكون الخطر المباشر في هذه الحالة على الدول المستوردة، ففي حالات الارتفاع أو الطفرة السعرية المفاجئة للنفط والتي تستمر إلى مدة زمنية معتبرة، تحدث اختلالات كبيرة بالنسبة للدول التي تستورد هذه السلعة من خلال التأثير السلبي على سياسات الإنفاق العام وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة، وموازين المدفوعات نتيجة تدهور شروط التبادل التجاري وتفاقم المديونية الخارجية.
- **خطر سعر النفط في حالة الانخفاض:** يكون الخطر المباشر هنا على الدول المنتجة والمصدرة، ففي حالة الانخفاض المفاجئ للأسعار في الأسواق العالمية أو الانهيار الذي يستمر هو الآخر لمدة طويلة، بسبب انخفاض العوائد النفطية في الدول المنتجة أو الريعية كما تسمى والتي تعتمد بالدرجة الأولى في ناتجها المحلى الإجمالي على عوائد النفط، مما يؤدي إلى تراجع إيرادات الصادرات النفطية (حيث تفوق في العديد من الدول نسبة 90% من إجمالي الصادرات) ومعدلات النمو وبالتالي تفاقم كل من العجز في موازين المدفوعات والموازنة العامة، والتأثير سلبا على خطط التنمية في هذه البلدان، غير أنه إذا استمر هذا الانخفاض لمدة زمنية طويلة فإنه سيؤثر سلبا على شروط التبادل الدولي وبالتالي يدخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود بسبب السياسات الانكماشية المتبعة من طرف الدول المصدرة نتيجة تراجع إيراداتها.

3.3. أنواع سعر النفط:

أن التطرق إلى تعريف سعر النفط يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر النفط وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر النفط حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز له عن باقي الأنواع الاخرى.

نذكر أنواع سعر النفط فيما يلي:

- **السعر المعلن (posted price):** أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرسي (**new of oil standard company jersey**) الأمريكية في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، و من ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير. (جاب الله، 2016، صفحة 04)، فالسعر المعلن هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية.
- **السعر المتحقق (Actual price)** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عباره عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة، وبعدها الشركات النفطية الوطنية سواءا في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى. (علة، 2016، صفحة 199)
- **السعر الآني (الفوري) (Spot price):** برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978 والأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء. (سعيدي، 2015، الصفحات 02-03)
- **سعر الإشارة (Reference price):** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينيات من القرن العشرين نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة في الفترة المذكورة كاتفاقيات

المشاركة والمقاولة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية الشرق أوسطية بصورة خاصة. مع العلم أن هذا النوع من الأسعار قد طبق في كثير من الدول النفطية على غرار الجزائر من خلال الاتفاقية المعقودة بينها وبين فرنسا في سنة 1965 وكذلك بين فنزويلا وشركات أجنبية في عام 1967. (بوفليح، 2011، صفحة 35)

- **سعر الكلفة الضريبية (tax cost price):** يتم العمل بهذا السعر مع الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان المنتجة حيث تقوم باستخراج البترول، ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة، والمتمثل في الضريبة، وتتحرك الأسعار الأخرى وفقا لهذا السعر في السوق البترولية (لباني، 2009، صفحة 73).

4.3. العوامل المحددة لأسعار النفط:

إن العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط واقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار. وعليه فإنه من المهم معرفة العوامل المؤثرة في أسعار النفط خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد صادرتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر. يمكن تقسيم هاته العوامل إلى شقين أحدهما يختص بجانب الطلب والآخر بجانب العرض.

- **محددات الطلب النفطي:** يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة تهدف لتلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروزين، أو لغرض انتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البتروكيماوية. (باصور، 2015، صفحة 06)

يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نذكر منها ما يلي:

- **معدل النمو الاقتصادي:** يعد أهم العوامل المؤثرة في تغير الطلب العالمي على النفط الخام، إذ أن الطلب على النفط هو طلب ثانوي مشتق من طلب الصناعات التي تدخل المشتقات النفطية في عملية إنتاجها، وعليه فإن زيادة معدل نمو الاقتصاد العالمي ينتج عنه زيادة الطلب على النفط الخام، مما يدفع بارتفاع سعره في السوق العالمية، ويحدث العكس عند انخفاض معدل النمو الاقتصادي، الذي يدفع نحو انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط الخام، والذي يعمل على تغير مسار السعر نحو الانخفاض. (وشكة، 2015، صفحة 22)
- **النفط الخام الاصطناعي:** يشتمل النفط الاصطناعي على النفوط الخام الناتجة عن تقطير حجر السجيل ورمال القار والفحم، وعدت هذه المصادر مهمة في توفير موارد بديلة للطاقة وفي إمكانية تأثيرها في سعر النفط الخام التقليدي.

يرى العديد من خبراء الطاقة أن زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري تمثل أحد أهم أسباب تراجع الطلب العالمي على النفط، في مقابل زيادة العرض، وبالتالي انخفاض الأسعار. ويطلق على هذه الظاهرة "**طفرة النفط الصخري**"، والتي بدأت تنتقل من الولايات المتحدة إلى دول مختلفة في أنحاء العالم.

ووفقا لذلك، فقد أثرت طفرة النفط الصخري الأمريكي بطريقتين حيث: (رضوى ، 2015، صفحة 09)

- ✓ تعد الولايات المتحدة أهم مستورد للنفط في العالم، وبالتالي يؤثر تراجع الطلب الأمريكي، مع زيادة إنتاج أمريكا المحلي من النفط الصخري، والحد من اعتمادها على نفط الخارج، إلى هبوط أسعار النفط عالميا.

✓ وفقا لمنظمة الدول المصدرة للبترول، فقد تراجعت واردات النفط الأمريكي من 10523 ألف برميل عام 2008 إلى 7713 ألف برميل عام 2013 بنسبة انخفاض بلغت 26.7%. وتزامن ذلك مع زيادة حجم انتاجها من 5000 ألف برميل عام 2008 إلى 7441 ألف برميل عام 2013 أي بنسبة ارتفاع 48.8%. وهو موضح في الجدول رقم 1.

جدول 1: إنتاج النفط الأمريكي خلال الفترة 2008-2013. **ألف برميل/اليوم**

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الانتاج	5000	5353	5479	5652	6505	7441
واردات النفط الأمريكي	**10523**	**9631**	**9734**	**8914**	**8492**	**7713**
نسبة التغير السنوي في الواردات %		**-8.5**	**1.1**	**-8.4**	**-4.7**	**-9.2**

Source: Annual Statistical Bulletin Organization of the Petroleum Exporting Countries 2013, 2014. P: 57

- **سعر بدائل النفط:** سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط، ففي حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب عليه لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر البترول، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط وتعويضه ببدائل على رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار البترول المرتفعة. (خذرية و باصور ، 2016، صفحة 08)
- **مستوى المخزونات:** تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاتها مع العلم أن مستوى المحزونات غير مستقر ويتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح. (Yaici, 2005, p. 56)
- **المضاربة في الأسواق النفطية:** تعد المضاربة عامل رئيس في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار النفط مع بداية العقد الحالي شجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات النفطية الحرة مما ساهم في رفع الأسعار الاسمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008. (طيبي، 2015، صفحة 06)
- **المناخ:** قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، قد تؤدي إلى الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء يزيد الطلب على المشتقات البترولية خاصة وقود التدفئة، ويزيد الطلب على النفط الخام كذلك لحاجة مصانع التكرير إلى مواكبة زيادة الطلب على وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثلا الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى في سنة 2005 أدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط. (خذرية و باصور ، 2016، صفحة 7)

- **الاستقرار السياسي والأمني في العالم**: الاستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على الطلب على النفط عن بقية العوامل الأخرى، فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفا من انقطاع الامدادات، مما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط. (خذرية و باصور ، 2016، صفحة 07)
- **النمو السكاني**: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب على النفط، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل سكان العالم 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 برميل نفط. (موري ، 2010، صفحة 95)
- **محددات العرض النفطي**: يتمثل العرض البترولي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة، وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق. (باصور، 2015، صفحة 07)

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، تختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر، وأهم هذه العوامل نذكر:

- **الطلب النفطي**: يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الانتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذا فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار. (حمادي، 2009، صفحة 74)
- **العوامل الفنية**: قد تكون هذه العوامل ناجمة عن توقف العمل في مواقع الانتاج أو مصافي التكرير بسبب أعطال فنية معينة تتسبب في تراجع إمدادات السوق بالنفط الخام أو منتجاته، كما أن أي نقص في مخزون الدول المستهلكة هي من العوامل المؤثرة في عرض النفط وكذا سعره. (خضر، 2006، صفحة 14)
- **3.2 السعر النفطي**: يؤثر السعر في العرض من خلال تأثيره في الطلب، إذ أن ارتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي، وبالتالي تقلص الانتاج والعرض الأخير.
- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الانتاج**: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الانتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية. وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول. (بن يعقوب و قرعي، 2015، صفحة 07)
- **سعر مصادر الطاقة البديلة**: يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط وإمكانية إحلالها محله في المدى الطويل، عاملا مؤثرا على عرض االنفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل النفط الذي هي تابعة فيه لدول منظمة أوبك. (باصور، 2015، صفحة 09)

- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض النفطي. فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات فبعد أن كان النفط وسيلة للدفاع أصبح الآن هدفا للهجوم كملف غزو العراق. (بن يعقوب و قرعي، 2015، صفحة 07)

5. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022):

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في تحديد حالة الميزان التجاري بحيث لعبت أسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، وحتى نبين انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2022، وجب علينا استعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة كل من الصادرات والواردات ثم نتناول دراسة الأثر بصفة كلية على الميزان التجاري.

1.5. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الواردات: تعرف الدول النفطية اعتمادها على الخارج أي الاستيراد لتوفير حاجياتها من السلع والخدمات، خاصة وأن الانتاج الوطني في هذه الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يمتاز بالضعف والهشاشة، ما جعل منها دول مستهلكة أكثر ما هي منتجة. وبالتالي هي مرغمة على استيراد ما يعادل 70% من هذه الاحتياجات، وساعد على هذه السياسة الاقتصادية والاعتماد على الحاويات الوفرة المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط في فترة معينة، دون أن نتجاهل السياسة التنموية المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة، وسنحاول فيما يلي تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات.

جدول 2: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022) **مليون دولار**

السنوات	الواردات	أسعار النفط دولار للبرميل	السنوات	الواردات	أسعار النفط دولار للبرميل
2000	9345	28.5	2012	51569	111
2001	9482	24.85	2013	54984	109.5
2002	12010	25.2	2014	59670	100.2
2003	13322	29	2015	51646	53.1
2004	17954	38.7	2016	46727	45
2005	19857	54.6	2017	46059	54.1
2006	20681	65.7	2018	46197	71.3
2007	26348	74.8	2019	44632	64.5
2008	37993	99.9	2020	35547	42.1
2009	37403	62.2	2021	37464	72.7
2010	38885	80.2	2022	38868	103.7
2011	46927	112.9			

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2002، 2006، 2010، 2015، 2017، 2021، 2023.

والشكل الموالي يوضح أكثر معطيات الجدول أعلاه.

شكل 1: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022.

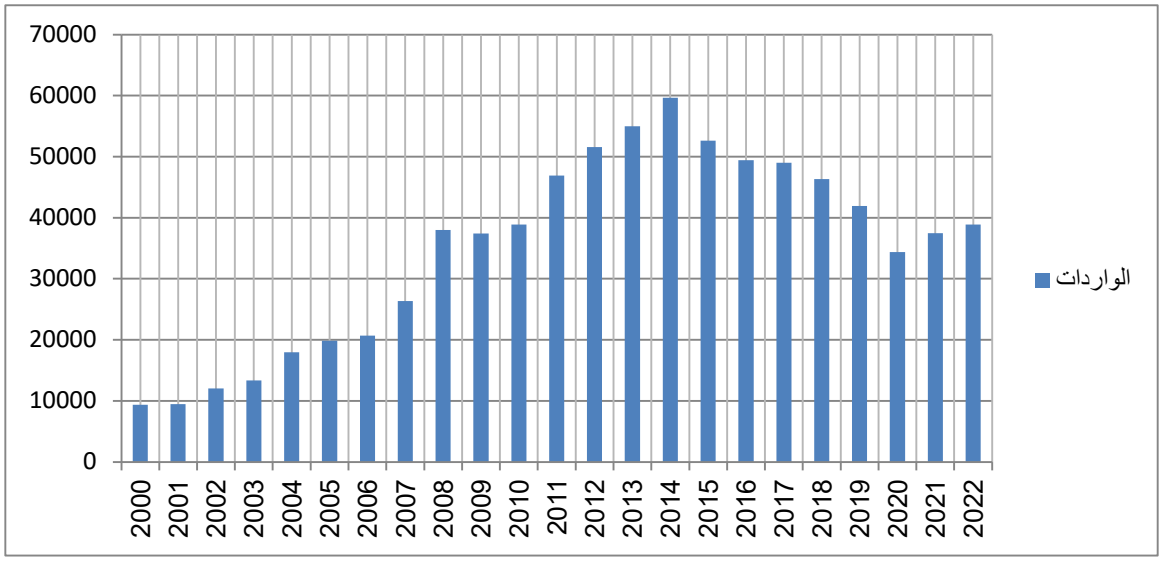

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 2.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن هناك تطور مستمر في قيمة الواردات حيث اتخذت منحى تصاعدي دون انقطاع خلال الفترة (2000 -2008)، حيث سجلت سنة 2000 مبلغ بقيمة 9345 مليون دولار أمريكي لتنتقل سنة 2002 إلى 12010 مليون دولار مسجلة ارتفاع بنسبة 28.52%، استمر ارتفاع الواردات الجزائرية مع ارتفاع أسعار النفط بحيث ارتفع سعر البرميل ب 9.7 دولار سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 مسجلا 38.7 دولار للبرميل، وهذا ما انعكس على فاتورة الواردات التي عرفت بدورها ارتفاعا بنسبة 34.77% في سنة 2004، بالغة 17954 مليون دولار أمريكي مقابل 13322 مليون دولار أمريكي في سنة 2003. ويفسر هذا النمو بزيادة المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية والتي بها يتم تغطية الاحتياجات من الخارج. استمرت أسعار النفط في الصعود حيث وصلت سنة 2005 إلى 54.6 دولار للبرميل، قابل هذا الارتفاع نموا في فاتورة الواردات بالغة 19857 مليون دولار أمريكي أي زيادة بنسبة 10.60% مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهدت سنة 2006 استقرار في الفاتورة مسجلة ارتفاع طفيف قدر ب 4.15% مقارنة بسنة 2005 وذلك رغم ارتفاع سعر النفط ب 11.1 دولار، لكن في سنة 2007 ارتفعت الواردات بنسبة 27.40% مع ارتفاع أسعار النفط إلى 74.8 دولار للبرميل، تواصل هذا الارتفاع في فاتورة الواردات سنة 2008 بنسبة 44.20 % مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا بعد ارتفاع سعر البرميل ب 25.1 دولار ليصل إلى 99.9 دولار.

أما سنة 2009 تراجعت فيها أسعار النفط بسبب الأزمة المالية وانخفض سعر البرميل ب 37.7 دولار مسجلا 62.2 دولار، إلا أن فاتورة الواردات لم تتأثر بهذا الانخفاض بل واصلت الارتفاع، وتم تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات بالفوائض المالية المحققة سابقا جراء ارتفاع الأسعار، كما يفسر الارتفاع في قيمة الواردات إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ 2001 والتي لم تسمح بخفض الواردات، حيث بعثت مشاريع تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج الجنوب والهضاب. والبرنامج الخماسي 2010-2014.

ومع استقرار الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره بين عامي 2010-2012 من 80.2 دولار للبرميل إلى 111 دولار للبرميل، أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من 38885 مليون دولار إلى 51569 مليون دولار، وواصلت الارتفاع سنة 2013 حيث بلغت قيمتها 54984 مليون دولار عند سعر 109.5 دولار للبرميل، ووصلت أوجها سنة 2014 حيث حققت قيمة 59670 مليون دولار مقابل 100.2 دولار للبرميل، بزيادة قدرها 8.52% مقارنة بعام 2013. ويرجع ذلك لارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة، ولتغطية احتياجات برنامج الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيه الحكومة الجزائرية سنة 2001، حيث وجهت نسبة معتبرة لاستيراد التجهيزات الصناعية.

انتقلت أسعار النفط من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015 إلى 45 دولار في 2016، نتيجة لذلك انخفضت قيمة الواردات بنسبة 13.45 % سنة 2015، 9.52% سنة 2016 مقارنة بالسنة السابقة. تواصل التراجع في الواردات من السلع ولو بأقل وتيرة مقارنة بوتيرة 2016، إذ بلغ مستواها 46059 مليون دولار في 2017، مقابل 46727 في 2016. أي انخفاض بنسبة 1.45%، كما عرفت انخفاضا سنة 2018 بنسبة 0.3%، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط ويرجع هذا الانخفاض نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر سنة 2016 بوضعها رخص الاستيراد كسبيل للتقليل من وارداتها وأهم السلع التي طبق عليها هذا النظام السيارات، الحديد والصلب والاسمنت وهذا بسبب قيمتها الكبيرة في فاتورة الواردات. (خوميجة و فرحي، 2017، صفحة 273) مع تراجع أسعار النفط سنة 2019 إلى 64.5 مليون دولار مقابل 71.3 مليون دولار خلال العام السابق، تدهورت معه فاتورة الواردات بنسبة 3.39% حيث بلغت 44632 مليون دولار.

قدر حجم إجمالي الواردات لسنة 2020 ب 35547 مليون دولار أمريكي، أي انخفاض بنسبة 20.36% بالمقارنة مع نتائج سنة 2019، وهذا راجع إلى ركود الملاحة البحرية نهاية شهر فيفري بسبب انتشار فيروس كورونا في الصين الممون الأول للجزائر. بالإضافة إلى سعي الحكومة تقليص الإنفاق على الواردات نظرا لتدني إيرادات الطاقة المصدر الرئيسي لمالية الدولة.

وبارتفاع أسعار النفط سنتي 2021، 2022 ارتفعت معها قيمة الواردات إلى 37464 مليون دولار أمريكي، 38868 مليون دولار أمريكي، على التوالي بنسبة ارتفاع 5.4%، 3.75%.

2.5. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات: إن هيكل الصادرات الجزائرية خير مؤشر على أهمية النفط في حركة التجارة الخارجية وأهميته في الميزان التجاري والجزائر كغيرها من الدول النفطية تعتمد بشكل أساسي على النفط وهذا ما يشكل خطورة التخصص في إنتاج وتصدير هذه السلعة، التي تشكل صادراتها أكثر من 90% من الصادرات الإجمالية لذلك سنحاول تحليل تقلبات أسعار هذه السلعة على الصادرات الجزائرية. من خلال الجدول الموالي.

جدول 3: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022). الوحدة مليون دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط دولار للبرميل	السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط دولار للبرميل
2000	21651	21061	590	28.5	2012	71736	70584	1152	111
2001	19091	18531	560	24.85	2013	64713	63663	1050	109.5
2002	18714	18109	605	25.2	2014	59996	58362	1634	100.2
2003	24468	23993	475	29	2015	35138	33081	2057	53.1
2004	32217	31550	667	38.7	2016	29698	27917	1781	45
2005	46334	45588	746	54.6	2017	35132	33203	1930	54.1
2006	54740	53608	1132	65.7	2018	41783	38953	2830	71.3
2007	60590	59605	985	74.8	2019	35312	33244	2068	61.67
2008	78590	77204	1396	99.9	2020	21925	20016	1909	42.1
2009	45186	44415	771	62.2	2021	38553	34058	4495	72.7
2010	57090	56121	969	80.2	2022	65457	59642	5815	103.7
2011	72889	71662	1227	112.9					

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2002، 2006، 2010، 2015، 2021، 2023.

يمكن توضيح معطيات الشكل السابق بالشكل البياني الموالي.

شكل 2: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022).

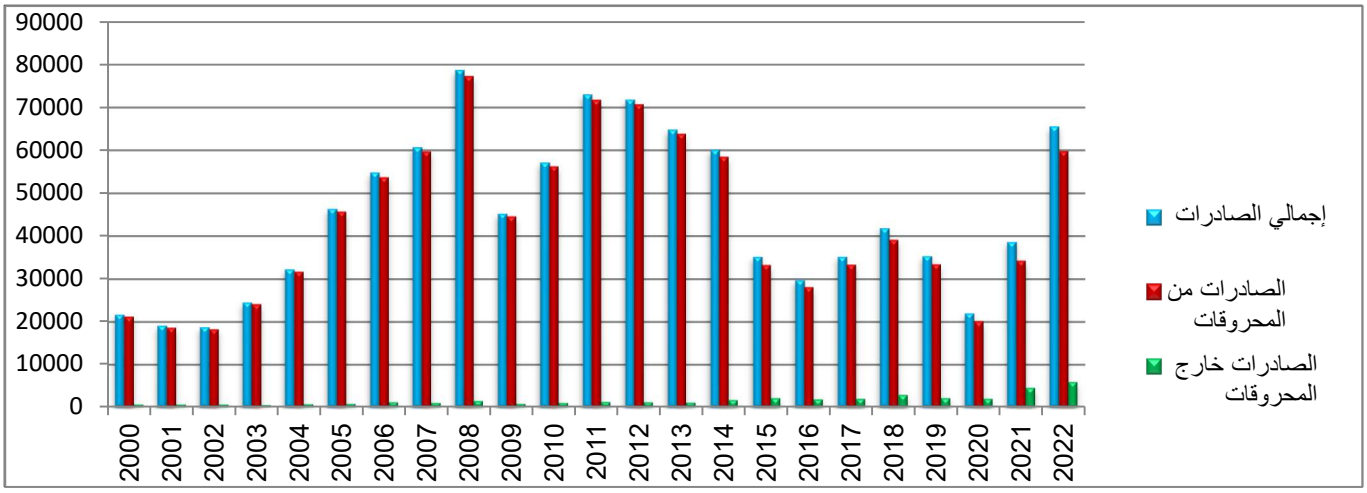

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 3.

شهدت الصادرات الجزائرية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2000 -2008، حيث انتقلت قيمتها من 21651 مليون دولار سنة 2000 إلى أن بلغت أقصى مستوياتها سنة 2008 بقيمة 78590 مليون دولار، نظرا لارتفاع أسعار النفط حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر برميل النفط خلالها 94.45 دولار بعد أن كان 27.69 دولار للبرميل سنة 2000. وترجع هذه الزيادة في الصادرات الاجمالية

إلى زيادة صادرات المحروقات والتي تشكل أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات الجزائرية. كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط والعوائد المتحصل عليها من خلاله، باستثناء سنة 2002 حيث الانخفاض المسجل خلال هذه السنة رغم ارتفاع سعر البرميل ب 1.24 دولار ناجم عن تراجع الطلب العالمي بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 بالو.م.أ.

أما خلال سنة 2009 تراجعت الصادرات الجزائرية إلى 45186 مليون دولار بسبب تداعيات الأزمة العالمية والتي على إثرها تراجع سعر برميل النفط إلى 61.06 دولار للبرميل، لتعود بعدها إلى التحسن سنة 2010 بقيمة 57090 مليون دولار لتصل في نهاية 2012 إلى 71736 مليون دولار، يرجع هذا الارتفاع إلى استعادة الاقتصاد العالمي عافيته بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها سنة 2008 وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، ثم انخفضت حصيلة الصادرات إلى 64713 مليون دولار، 59996 مليون دولار سنتي 2013، 2014 على التوالي بنسبتي انخفاض 9.79% 7.29% مقارنة بسنتي 2012، 2013 على الترتيب والسبب المباشر في انخفاض قيمة الصادرات هو الانخفاض المستمر لسعر البترول خلال هذه الفترة.

استمر انخفاض سعر النفط طوال سنة 2015، والذي انطلق من النصف الثاني لسنة 2014 حيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 96.29 دولار للبرميل في 2014 إلى 49.49 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض بنسبة 48.60%. قد أدت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض بالغ في حصيلة الصادرات من المحروقات لسنة 2015 مقارنة بتلك المسجلة في 2014، وهو ما انعكس على الصادرات الإجمالية حيث تدهورت قيمتها إلى 35138 مليون دولار، مسجلة انخفاضا عن السنة الماضية بنسبة 41.43% ، ويُعزى انهيار أسعار البترول إلى ثلاثة أسباب ففي جانب العرض، حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق، وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كاف متوقعاً بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي. (فارس، 2018، الصفحات 68-69)

تواصل سعر النفط في الانخفاض إلى غاية 2016 بنسبة 15.25% مقارنة بسنة 2015 هذا ما أدى إلى تراجع في قيمة صادرات المحروقات بنسبة 15.61% والصادرات الإجمالية بنسبة 15.48%. عرفت سنة 2017 انتعاشا في أسعار النفط بعد سنتين من الانخفاض المتواصل قابل هذا التحسن في الأسعار زيادة في قيمة صادرات المحروقات وبالتالي زيادة في الصادرات الإجمالية بنسب 18.93%، 18.30% على الترتيب مقارنة بسنة 2016

انتقلت صادرات المحروقات من 27917 مليون دولار سنة 2016 إلى 33203 مليون دولار سنة 2017، قابله ارتفاع في الصادرات الإجمالية من 29698 مليون دولار سنة 2016 إلى 35132 مليون دولار سنة 2017. استمرت أسعار النفط في التحسن حيث سجلت 71.3 دولار للبرميل في سنة 2018 هذا ما أدى ارتفاع في صادرات المحروقات بنسبة 17.32% مقارنة بسنة 2017. أما سنة 2019 فشهدت تراجعا في قيمة صادرات المحروقات بنسبة 14.66% مقارنة بالسنة السابقة، نتيجة لتراجع سعر النفط إلى 61.67 مليون دولار للبرميل.

حجم إجمالي للصادرات يقدر 21925 مليون دولار أمريكي، أي تراجع بنسبة 37.91% مقارنة بسنة 2019، ويعود هذا لانخفاض أسعار النفط سنة 2020 لأدنى مستوياتها نتيجة لانتشار جائحة كورونا في جميع أنحاء العالم وما طبق لها من إجراءات الذي أثر على الطلب العالمي حيث انخفض في الربع الأول من سنة 2020 إلى 93.1 مليون برميل في اليوم مقارنة ب100.8مليون برميل/اليوم في الربع السابق أي بنسبة نقصان 8.27%. (حموزروقي ، 2021، صفحة 256)

وبارتفاع أسعار النفط بين سنتي 2021، 2022، من 72.7 دولار للبرميل سنة 2021 إلى 103.7 دولار للبرميل سنة 2022 أي بنسبة 42.64%، أدى هذا ي ارتفاع صادرات المحروقات من 38553 مليون دولار أمريكي إلى 65457 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 26904 مليون دولار أمريكي، بنسبة 69.82%.

نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات ضئيلة جدا بحيث تتراوح بين 1.60% كأدنى نسبة مساهمة في 2012 و11.66 % كأعلى نسبة مساهمة في 2020، مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بالميل التصاعدي لفاتورة السنوية لواردات السلع، وبهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل كلي على الصادرات إذ يحتل ما بين 88.34 % و98.4% من إجمالي الصادرات لهذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على المحروقات.

3.5. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري: يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في الصادرات والواردات، يوضح الجدول أدناه تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة.

جدول 4: تطوررصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2022) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	رصيد الميزان التجاري	السنوات	رصيد الميزان التجاري	السنوات	رصيد الميزان التجاري
2000	12306	2008	40597	2016	17029-
2001	9609	2009	7783	2017	10927-
2002	6704	2010	18205	2018	4414-
2003	11146	2011	25962	2019	9320-
2004	14263	2012	20167	2020	13622-
2005	26477	2013	9729	2021	1089
2006	34059	2014	326	2022	26589
2007	34242	2015	-16508		

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2002، 2006، 2010، 2015، 2017.

Rapport sur les statistiques du commerce extérieur année : 2018, 2019, Direction Générale des Douanes

وانطلاقا من الجدول أعلاه نورد المنحنى البياني التالي:

شكل 3: تطوررصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2022.

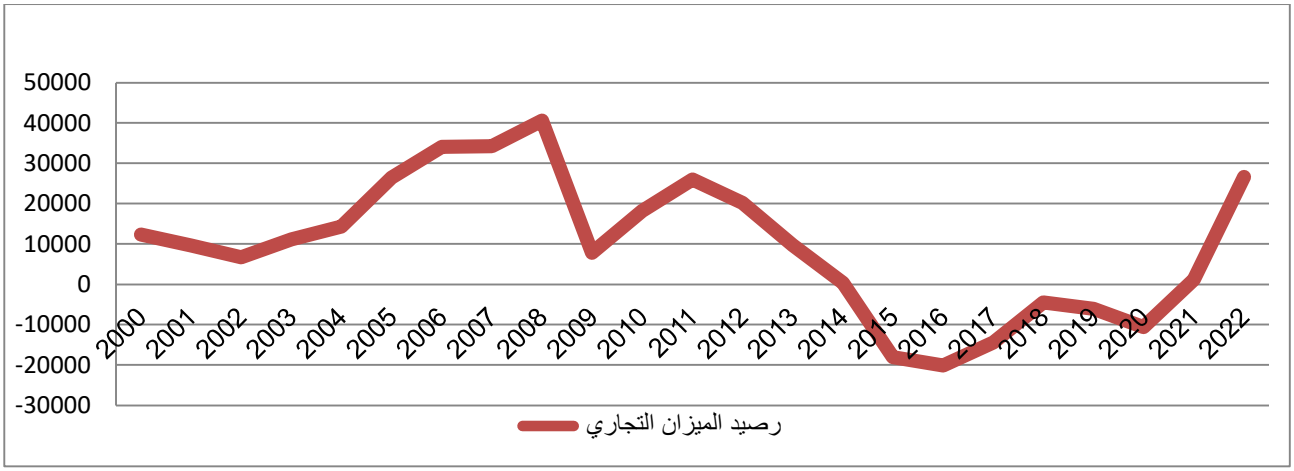

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 4.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن هناك تذبذب في رصيد الميزان التجاري حيث شهدت سنة 2000 فائضا في الميزان التجاري قدر ب 12306 مليون دولار لينخفض هذا الفائض سنة 2001 ليصل إلى 9609 مليون دولار، وسنة 2002 إلى 6704 مليون دولار أي بنسبة انخفاض 21.92%، و45.52% على التوالي مقارنة بسنه الأساس، وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة الصادرات التي تعتمد بشكل أساسي على المحروقات، قابله ارتفاع في قيمة الواردات خاصة السلع الاستهلاكية. حيث قدرت نسبة تغطية الصادرات بالواردات سنة 2001 ب 201.34%، و155.82% سنة 2002، لينعطف مجددا نحو ارتفاع متصاعد ابتداءا من سنة 2003 إلى غاية 2008 إذ سجل رصيد الميزان التجاري أعلى مستوى له خلال هذه المرحلة، حيث بلغ سنة 2008 ما مقداره 40597 مليون دولار مسجلا نسبة ارتفاع قدرت ب 264.23% مقارنة بسنة 2003 وهذا بسبب ارتفاع الصادرات النفطية في هذه السنة الناجم عن الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط حيث وصل معدل تغطية الصادرات للواردات 206.85%. أما بالنسبة لسنة 2009 فقد شهدت الأسعار فيها انخفاضا حادا حيث هبط متوسطها إلى 62.2 دولار للبرميل ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات ومع بقاء قيمة الواردات ثابتة نسبيا أدى ذلك إلى تراجع فائض الميزان التجاري إلى 7783 مليون دولار حيث قدر معدل التغطية ب 120.81%، ولكن بعودة التحسن إلى أسعار النفط خلال الفترة 2010- 2012 وارتفاع متوسطها إلى 111 دولار للبرميل فقد حقق رصيد الميزان التجاري ارتفاعا كبيرا ليصل سنة 2012 إلى 20167 مليون دولار بمعدل تغطية 139.11%، لكنه عاد إلى الانخفاض مجددا في 2013 حيث بلغ 9729 مليون دولار أي بنسبة انخفاض 51.76% مقارنة بسنة 2012، وبنسبة تغطية 117.69%، ليستمر هذا الانخفاض في 2014 وكان انخفاضا حادا حيث بلغ 326 مليون دولار مسجلا نسبة انخفاض 96.65% عن السنة السابقة ، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في قيمة الصادرات والارتفاع في قيمة الواردات لتلك السنة، حيث وصلت تغطية الصادرات للواردات نسبة 100.55%. أما سنة 2015 فقد تحول فيها الفائض إلى عجز قدره 16508 مليون دولار أي بنسبة تغطية 65.65%، وهو أول عجز يسجله الميزان التجاري بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية . ليتفاقم هذا العجز بالغا 17029 مليون دولار في 2016 وبمعدل تغطية 63.66%، على الرغم من انخفاض إجمالي الواردات من السلع، ويعود هذا إلى تراجع صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط ب 20.22% عن السنة السابقة.

تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 59.60% ليبلغ حوالي 4414 مليون دولار سنة 2018 مقارنة بعجز قدره 10927مليون دولار مسجل خلال العام السابق. حيث أن الصادرات لم تستطع تغطية سوى 76.28%من كلفة الواردات لسنة 2017 في حين غطت 90.44% من فاتورة الواردات سنة 2018، وجاء ذلك كنتيجة لارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات السلعية لتلك السنة. أما سنة 2019 فشهدت زيادة في عجز الميزان التجاري بنسبة 111.14% مقارنة بسنة 2018، حيث بلغ 9320 مليون دولار، على الرغم من تراجع فاتورة الواردات، إلا أن تدهور قيمة الصادرات بسبب تراجع أسعار النفط رفعت من عجز الميزان التجاري، حيث وصل معدل التغطية إلى 79.12%.

بلغ عجز الميزان التجاري خلال سنة 2020 قيمة 13622 مليون دولار أمريكي مقابل 9320 مليون دولار أمريكي التي سجلت سنة 2019، وعلى الرغم من انخفاض الواردات المسجل خلال هذه الفترة والذي قدر ب 9085 مليون دولار، فإن عجز الميزان التجاري يتعمق بمبلغ 4302 مليون دولار. يفسر ذلك جزئيا بالأثر المركب لتراجع صادرات المحروقات 13228 مليون دولار وصادرات خارج المحروقات 159 مليون دولار. أظهرت هذه النتائج أن معدل تغطية الواردات بالصادرات بلغ 61.68%خلال سنة 2020، مقارنة بمعدل 79.12% لسنة 2019. (المديرية العامة للجمارك، 2020، صفحة 07)

من خلال ما سبق نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار النفط، بالانخفاض في حالة تدني أسعار النفط، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار النفط.

6.خاتمة:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، وتوصلنا إلى جملة من النتائج بالإضافة إلى تأكيد صحة الفرضيات المطروحة، والتي تم إثباتها من خلال محتوى الدراسة، التي خلصت إلى عدة نتائج نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ يعتبر النفط مصدر رئيسي للطاقة ومادة أساسية في العديد من الصناعات التحويلية؛
- ✓ النفط سلعة إستراتيجية وأساس التبادل التجاري؛
- ✓ تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل منها الاقتصادية، السياسية، البيئية والتي تنعكس مباشرة في حجم العرض والطلب العالميين، ما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق؛
- ✓ تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها، إذ تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة هي النفط بنسبة تفوق **90%**، أما صادراتها خارج المحروقات فتبقى هامشية ومحدودة تقدر في أحسن أحوالها ب **12%** من إجمالي الصادرات، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط؛
- ✓ تؤثر تقلبات أسعار النفط على حصيلة الصادرات حيث كلما انخفضت أسعار النفط كلما تراجعت معها صادرات المحروقات وبالتالي إجمالي الصادرات والعكس فإن ارتفاعها سيزيد من قيمة الصادرات؛ ومنه فإن الصادرات الجزائرية لها ارتباط وثيق بالتغيرات التي تمس أسعار النفط؛
- ✓ كما يؤثر تغيرها على فاتورة الواردات حيث أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة الواردات ولكن العكس غير صحيح حيث أن انخفاض أسعار النفط لم يقابله انخفاض في فاتورة الواردات لأن التمويل يتم من الفوائض المالية المحققة في فترات ارتفاع الأسعار. وذلك راجع إلى المخططات التنموية التي انتهجتها الحكومة منذ سنة **2001**. يمكن القول إن فاتورة الواردات لا ترتبط بشكل كلي بأسعار النفط حيث أن جزء منها يرتبط بأسعار النفط والجزء الآخر بالسياسة التنموية المنتهجة من قبل الدولة وسياسة كبح الواردات؛
- ✓ يتبع رصيد الميزان التجاري الصادرات من المحروقات وبالتالي فهو يخضع مباشرة للتغير في أسعارها الدولية، لهذا نجد أن اتجاه الصادرات من المحروقات والميزان التجاري يتخذ نفس اتجاه تغير أسعار النفط؛
- ✓ إن الفوائض التجارية المحققة مصدرها ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات، أما السنوات التي عرفت تراجعا في فائض الميزان التجاري هي نفسها التي انخفضت فيها قيمة الصادرات من المحروقات؛

من خلال ما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ الاستغلال الرشيد للمداخيل النفطية وخاصة المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط وذلك بتوجيهها إلى خدمة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بهدف التخفيف من الوزن الذي يشكله النفط كنسبة من الصادرات والناتج الداخلي الخام وذلك بالاعتماد على بدائل أخرى كقطاع الصناعة، الفلاحة، السياحة لتفادي التغير السلبي لأسعار النفط؛
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال محاربة الفساد، البيروقراطية والعراقيل الإدارية التي تؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛

- ✓ التقليل من حجم الواردات وذلك بتشجيع الصناعات المحلية من خلال دعم وتقديم التسهيلات الضرورية لها لسد الطلب المحلي، وفرض قيود على المستوردات الأجنبية خاصة المنتوجات الكمالية غير الانتاجية؛
- ✓ الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة تحضيرا للجزائر لما بعد النفط، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار في مجال البحث وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب بإبرام اتفاقيات شراكة مع دول رائدة في هذا المجال للاستفادة من معارفهم؛
- ✓ توظيف عوائد النفط لدعم البحث العلمي في اتجاه تطوير التقنيات الحديثة في مجالات الإنتاج؛
- ✓ تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتطوير صناعة التكرير وتصدير المنتجات النفطية بدلا من تصدير النفط الخام؛
- ✓ دعم البحث العلمي الهادف إلى إيجاد مصادر بديلة وعملية للطاقة، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم للقائمين على هذه الأبحاث؛

7. قائمة المراجع:

1. Daniel, J. (2001). Hedging Government Oil Price Risk. Retrieved 11 21, 2018, from International Monetary Fund (IMF: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2001/wp01185.pdf
2. Dubart, J. C. (1981). Energie le grand tournant. paris: éditions sociales.
3. Yaici, F. (2005). Le Marché Pétrolier, Situation, Acteurs, Stratégies Quelles Perspectives Pour l'Algérie. Alger: CREAD.

4. الطاهر بن يعقوب، و مريم قرعي. (2015). آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر. مقدمة ضمن الملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية (الصفحات 1-16). سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.
5. المديرية العامة للجمارك. (2020). إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر. الجزائر.
6. أمال حموزروقي . (30 جوان, 2021). دراسة تحليلية لإنعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الصفحات 249-264.
7. إيرادات النفط في العراق وإمكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي (مذكرة ماجستير). (2015). بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة المستنصرية.
8. حسان خضر. (نوفمبر, 2006). أسواق النفط العالمية. سلسة جسر التنمية، 05(57)، الصفحات 1-19.
9. حمزة طيبي. (2015). العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول" (الصفحات 1-19). المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحى فارس.
10. حيدر شلب وشكة. (2015). إيرادات النفط في العراق وإمكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي (مذكرة ماجستير). بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة المستنصرية.
11. رضوان رضوى . (2015). التقلبات المفاجئة: الآثار المحتملة لانخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربية. مجلة اتجاهات الأحداث(07).
12. سفيان عمراني، و بوحفص حاكمي. (أوت, 2019). انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية الفترة 2000-2017). مجلة البشائر الاقتصادية، 02(05)، الصفحات 911-924.
13. سمية موري . (2010). آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

14. سهام حسين البصام، و سميرة فوزي شهاب الشريدة. (2013). مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 36، الصفحات 1-24.
15. عمر مالكي. (01 09, 2017). دراسة أثر تقلبات أسعار النفط الخام على النمو االقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2016). مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، الصفحات 85-95.
16. فاطمة الزهراء سعيدي. (2015). تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول" (الصفحات 1-18). المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة يحى فارس.
17. فتحي خذرية، و كمال باصور . (2016). مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات (الصفحات 1-18). البويرة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج.
18. فتحي خذرية، و كمال باصور . (2016). واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015). مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات (الصفحات 1-18). البويرة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج.
19. فتيحة خوميجة، و كريمة فرحي. (ديسمبر, 2017). الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها. مجلة معارف(31)، الصفحات 263-279.
20. كمال باصور. (2015). أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014). مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها "المخاطر والحلول" (الصفحات 1-16). المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
21. كمال باصور. (2015). أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014). مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول" (الصفحات 1-16). المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
22. محمد أحمد الدوري. (1983). محاضرات في الاقتصاد البترولي. عنابة: ديوان المطبوعات الجامعية.
23. مراد علة. (جوان, 2016). تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 01(09)، الصفحات 197-224.
24. مصطفى جاب الله. (جوان, 2016). تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 09(01)، الصفحات 1-18.
25. ناجي ساري فارس. (2018). انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 15(03)، الصفحات 61-84.
26. نبيل بوفليح. (2011). دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
27. نعيمة حمادي. (2009). تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008) (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
28. واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015). (2016).
29. ياسمينة لباني. (2009). انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري (مذكرة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة بن يوسف بن خدة.